غزة تستقبل رمضان الثالث في ظل تصعيد الاحتلال ومخاوف متزايدة

○ فلسطينيون يكافحون للحفاظ على طقوس رمضان وسط ظروف صعبة وقاسية.

غزة - (د ب أ): يستقبل سكان غزة رمضان هذا العام للعام الثالث على التوالي في ظل العدوان والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وتستقبل المدينة الشهر الكريم في أجواء من القلق وعدم اليقين، بعيدا عن مظاهر الاحتفال التقليدية.

وباتت الشوارع التي كانت مليئة بالفوانيس والأنشطة الرمضانية اليوم، محاطة بالركام، وحل دخان الغبار محل الروائح المعتادة للحلويات والتوابل.

ومع ذلك، يستعد السكان للصيام وسط نقص المواد الأساسية وتهديد مستمر بالأعمال العسكرية، محاولين الحفاظ على طقوس رمضان في ظل ظروف صعبة للغاية.

ورغم إعلان وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025، لم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية.

واستشهد منذ إعلان الهدنة 603 فلسطينيين وأصيب 1618 آخرون، ليصل إجمالي الضحايا منذ أكتوبر 2023 إلى 72 ألفا و63 شهيدا و171ألفا و726جريحا.

وتثقل هذه الأرقام كاهل المدنيين الذين يستقبلون شهر الصيام بمزيج من القلق والخوف وعدم اليقين، متشبثين ببقايا الحياة اليومية المتداعية ومحاولين الحفاظ على الحد الأدنى من الروتين الأسري والمجتمعي.

وفي مخيم المغازي وسط قطاع غزة، جلست سعاد حمادة، 36 عاما، وهي أم لأربعة أطفال، خارج خيمتها بعد نزوحها من حي الزيتون وسط المدينة إثر تدمير منزلها جزئيا خلال غارة جوية.

وقالت حمادة لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، إن أصغر أطفالها، البالغ من العمر ثلاث سنوات، يعاني من مشاكل تنفسية بسبب تعرضه للغبار والدخان، مما زاد من صعوبة الصيام بالنسبة لها ولعائلتها.

وأضافت أنها لم تعد تهتم بتحضير الحلويات التقليدية أو تزيين المنزل بالفوانيس، بل باتت تفكر فقط في كيفية تأمين وجبات الإفطار والسحور لأطفالها، وسط نقص الخبز والخضار واللحوم.

وفي الجوار، يستعد خالد المصري (50 عاما) وهو رب أسرة من سبعة أفراد، لاستقبال رمضان في مأوى مؤقت أقيم في مدرسة مهدمة جزئيا في حي الشجاعية.

وقال المصري لـ(د ب أ)، إنهم انتقلوا بين أربعة ملاجئ خلال العامين الماضيين بعد أن دمرت منازلهم بشكل كامل، موضحا أن الأطفال فقدوا أي إحساس بالاستقرار، وأن كل يوم جديد مرتبط بالخوف من غارات جوية أو نزوح جديد.

وأضاف «لم نعد نفكر في الزينة أو الفوانيس، بل في السلامة والطعام والماء فقط».

وتشير التقديرات المحلية إلى أن معظم سكان غزة نزحوا مرة واحدة على الأقل منذ اندلاع الحرب، فيما نزح كثيرون أكثر من مرة، ما يجعل رمضان يحتفل به اليوم في ظروف صعبة داخل خيام وملاجئ، حيث الخصوصية محدودة والموارد الأساسية نادرة.

وتقاس كل وجبة صيام وفق محدودية المواد الغذائية، وكل نشاط تقليدي أصبح مرتبطا بتوافر الحد الأدنى من الإمكانيات، بعيدا عن الفرح الجماعي المعتاد.

ويمتد الفقدان في غزة إلى ما هو أبعد من المنازل، حيث تنعي كثير من الأمهات أطفالا لا يعرف مصيرهم.

ولم تسمع ليلى عبد الله (39 عاما) مهجرة من خان يونس، عن ابنها البالغ من العمر 10 سنوات منذ اختفائه أثناء محاولتهم عبور أحد الشوارع المحيطة بالمخيم خلال إحدى الغارات. وقالت الأم المكلومة إن ابنها كان يساعدها في تجهيز الإفطار، وكانت لحظات تحضيره للقطايف تشكل جزءا من تقاليد الأسرة الرمضانية، مضيفة «منذ فقده، لا أستطيع الطهي كما في السابق، كل شيء أصبح صامتا ومؤلما».

وتقدر الأمم المتحدة أن بين 8000 و11 ألف شخص مازالوا مفقودين بسبب العدوان، فيما تنتظر العائلات بلا نهاية معرفة مصير أحبائهم.

○ مخيم الهول.

السلطات السورية تبدأ بنقل قاطني مخيم الهول إلى منطقة حلب

دمشق - (أ ف ب): بدأت السلطات السورية أمس الثلاثاء نقل من تبقى من قاطني مخيم الهول الذي يؤوي عائلات عناصر في تنظيم الدولة الاسلامية إلى مخيّم آخر في حلب في شمال البلاد، تمهيدا لإخلائه تماما، بعد أن غادره خلال الأسابيع الماضية الجزء الأكبر من الأجانب الذين كانوا محتجزين فيه. كان المخيم يضمّ نحو 24 ألف شخص، بينهم ما يقارب 15 ألف سوري وحوالي 6300 امرأة وطفل أجنبي من 42 جنسية، ترفض غالبية بلدانهم استعادتهم، لكن أعدادهم انخفضت بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة.

وكانت مصادر في منظمات إنسانية وشهود قد أفادوا فرانس برس الأسبوع الماضي بأن معظم الأجانب الذين كانوا في المخيّم غادروا بعدما انسحبت منه القوات الكردية أواخر يناير. وتسلّمت المخيّم القوات الأمنية السورية التي انتشرت في مناطق واسعة في شمال وشرق البلاد كانت تحت سيطرة الأكراد، قبل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ينص على عملية دمج متدرجة للقوات العسكرية والإدارية بينهما في محافظة الحسكة.

وأفاد المسؤول المكلف من الحكومة إدارة شؤون المخيم فادي القاسم وكالة فرانس برس: «أجرينا تقييما لاحتياجات المخيم ووجدنا أنه يفتقد المقومات الأساسية للسكن فقررنا بشكل طارئ نقل المخيم الى مخيمات حلب الجاهزة». وأضاف: «خلال أسبوع سيتمّ إخلاء المخيم كاملا ولن يبقى أحد» وأن عملية «الإخلاء بدأت اليوم». وقال مصدر حكومي لفرانس برس مفضلا عدم الكشف عن هويته: «تعمل وزارة الطوارئ وادارة الكوارث الآن على إخلاء مخيم الهول في محافظة الحسكة ونقله إلى مخيم في اخترين شمال حلب». وأضاف أن سيارات تقلّ سكان المخيم خرجت بالفعل من الحسكة متجهة إلى شمال حلب.

وصرحت المتحدثة باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في سوريا سيلين شميت يوم الاثنين لفرانس برس بأن المفوضية «لاحظت انخفاضا كبيرا في عدد سكان مخيم الهول في الأسابيع الماضية». وقالت: إن «الحكومة أبلغت المفوضية وشركاءها بأنها تخطط لنقل العدد القليل المتبقي من سكان المخيم خلال الأيام المقبلة إلى مخيم أخترين في حلب، وطلبت دعمنا ومساعدتنا في نقل السكان إلى هناك». وأشارت شميت في الوقت نفسه إلى أن «من المهم أن تتمكن الحكومة من تحديد الأجانب الذين غادروا ليتم الشروع بعملية ترحيل مناسبة».

وقال مصدر في منظمة إنسانية الأسبوع الماضي لفرانس برس: إن قسم الأجانب الذي كان محصنا، بات فارغا تقريبا بعد انسحاب القوات الكردية من المخيم أواخر يناير. وأفاد مصدر آخر في منظمة إنسانية بأن «قسما كبيرا منهم تم تهريبه إلى إدلب والمحافظات الأخرى وقلة قليلة دخلوا إلى القطاعات الخاصة بالسوريين في المخيم»، في وقت لم تجر السلطات إحصاءات رسمية لعدد سكان المخيم.

بيان مشترك من 8 دول يندد بقرار إسرائيل تصنيف أراض بالضفة الغربية «أراضي دولة»

أنقرة - (رويترز): نددت ثماني دول من بينها تركيا ومصر والسعودية وقطر والإمارات بشدة بقرار إسرائيل تصنيف بعض الأراضي في الضفة الغربية المحتلة «أراضي دولة»، وذلك وفقا لبيان مشترك نشرته وزارة الخارجية التركية أمس.

وأدان البيان المشترك لوزراء خارجية تركيا والإمارات ومصر والأردن وإندونيسيا وباكستان والسعودية وقطر بشدة القرار الصادر عن إسرائيل بتصنيف أراض في الضفة الغربية المحتلة على أنها «أراضي دولة»، والموافقة على الشروع في إجراءات تسجيل وتسوية ملكية الأراضي على نطاق واسع في الضفة الغربية المحتلة، وذلك للمرة الأولى منذ عام 1967.

وقال البيان «تشكل هذه الخطوة غير القانونية تصعيدا خطيرا يهدف إلى تسريع النشاط الاستيطاني غير المشروع، ومصادرة الأراضي، وترسيخ السيطرة الإسرائيلية، وفرض سيادة إسرائيلية غير قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يقوّض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وأضاف البيان «يجدد الوزراء رفضهم القاطع لجميع الإجراءات الأحادية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والتاريخي للأرض الفلسطينية المحتلة، ويشددون على أن هذه السياسات تمثل تصعيدا خطيرا من شأنه أن يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأسرها».

وكانت الأمم المتحدة وعواصم عربية وغربية قد وصفت التدابير الإسرائيلية بأنها «غير قانونية»، في وقت بلغ تمدد المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة مستويات قياسية.

وفي 3 فبراير، أعلنت وزارة البناء والإسكان عن مشروع لتوسعة مستوطنة جفعات بنيامين (أو آدم) في الضفة الغربية المحتلة غربا، من شأنه أن ينشئ حيًا جديدا على تخوم القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل وضمّتها إلى أراضيها سنة 1967 بعد احتلال الضفة الغربية.

وينصّ مشروع التوسعة بحسب الوزارة على بناء «2780 وحدة سكنية وتحديث واسع للبنى التحتية».

لكن منظمة «السلام الآن» غير الحكومية التي تعارض الاستيطان ترى أن هذا المشروع يرمي بكلّ بساطة إلى «توسعة» القدس عبر ضم أراض في الضفة الغربية إليها، في سابقة من نوعها منذ 1967.

وتعتبر الأمم المتحدة أن توسّع المستوطنات في الضفة الغربية يشكّل مع تواصل أعمال عنف المستوطنين وجيش الاحتلال ضد الفلسطينيين أحد أبرز العوائق أمام حلّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي العام 2025، بلغ نموّ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مستوى قياسيا منذ بدء الأمم المتحدة بتسجيل البيانات ذات الصلة في 2017، وفق ما جاء في تقرير أممي.

○ جرافة إسرائيلية تهدم بيوت فلسطينيين في مدينة جنين. (أ ف ب)

الأمم المتحدة تدعو ليبيا إلى إصلاحات عاجلة تضمن حقوق المهاجرين واللاجئين

طرابلس - (أ ف ب): دعت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء السلطات الليبية سواء ممثلة بحكومة طرابلس في الغرب أو بالسلطات الموازية لها في الشرق، إلى تنفيذ إصلاحات عاجلة لحماية المهاجرين واللاجئين من الانتهاكات التي يتعرضون لها. وذكر تقرير مشترك صادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن «المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء هم ضحايا انتهاكات ممنهجة (تُرتكب) مع إفلات تام من العقاب».

وندد التقرير بـ«نموذج استغلال» قائم على «تزايد ضعف» هؤلاء الأشخاص، صار «ممارسة شائعة، وواقعا وحشيا ومُطَبَّعا». وحدد التقرير الأممي، الذي يرسم صورة قاتمة لأوضاع هؤلاء المهاجرين الحياتية، «أربعة أنواع من الانتهاكات التي رُصدت ووُثّقت بشكل منهجي». وقال التقرير: إن المهاجرين في ليبيا هم ضحايا «الاعتراض غير القانوني والخطير في البحر»، و«الترحيل الجماعي والإعادة القسرية»، و«الاستغلال والعنف الجنسي والجنساني»، و«الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة... والتمييز».

وحثت وكالتا الأمم المتحدة على «الإفراج الفوري» عن جميع «المحتجزين تعسفيا في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية» والتي يبلغ عددها نحو 40 مركزا. في نهاية عام 2025، كان ما يقرب من 5000 شخص محتجزين في المراكز الرسمية، لكن العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير. ومنذ سقوط معمر القذافي عام 2011، وفي ظل ما تعانيه ليبيا من انقسام وعدم استقرار، ازدهر الاتجار بالبشر وإساءة معاملة المهاجرين والانتهاكات بحقهم، بما في ذلك حالات الابتزاز والاستعباد، وفقا للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وحثت الأمم المتحدة على «ضرورة إجراء إصلاحات قانونية وسياسية عاجلة لتفكيك هذا النموذج الاستغلالي، بما يضمن احترام الكرامة والحقوق». بحلول منتصف عام 2024، سجلت بوابة بيانات الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وجود ما يقارب 900 ألف مهاجر ولاجئ في ليبيا. كما دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي إلى «فرض وقف فوري لجميع عمليات اعتراض المهاجرين وإعادتهم إلى ليبيا إلى حين ضمان حقوق الإنسان بشكل كاف».

وتبعد ليبيا نحو 300 كيلومتر عن الساحل الإيطالي، وتُعدّ إحدى نقاط الانطلاق الرئيسية للمهاجرين في شمال إفريقيا، ومعظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى مهاجرين من آسيا والشرق الأوسط يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط على الرغم من مخاطر الرحلة. ووفقا للتقرير، فإن عمليات اعتراض خفر السواحل التي غالبا ما تتضمن استخدام القوة، «تحدث على أحد أخطر طرق الهجرة في العالم - البحر الأبيض المتوسط - حيث سُجّلت 33,348 حالة وفاة واختفاء بين عامي 2014 و2025، ومن المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير».

وأعيد 27 ألف مهاجر إلى ليبيا بعد اعتراضهم قبالة شواطئها عام 2025، فيما بلغ عدد الوفيات والمفقودين في عرض البحر المتوسط 1314 شخصا، وفقا لأرقام صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة.

17 قتيلا على الأقل في تفجيرين واشتباك في شمال غرب باكستان

بيشاور - (أ ف ب): قُتل 14 عنصر أمن على الأقل وثلاثة مدنيين بينهم طفل في تفجيرين واشتباك بين الشرطة ومسلحين في شمال غرب باكستان، في وقت تتصدى قوات الأمن الباكستانية لتصاعد عمليات التمرد في الأقاليم الجنوبية والشمالية المتاخمة لأفغانستان. ووقعت هذه الحوادث المنفصلة يوم الاثنين في إقليم خيبر بختونخوا وأسفرت أيضا عن إصابة العشرات بجروح. وهذا الشهر أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن تفجير انتحاري ضخم استهدف مسجدا شيعيا في العاصمة إسلام آباد، ما أسفر عن مقتل 31 شخصا على الأقل وجرح 169 آخرين.

واستهدفت الهجمات الأخيرة في خيبر بختونخوا حاجزا ومركزا للشرطة، بحسب بيان للجيش وتصريح لمسؤول أمني. وقال الجيش أمس الثلاثاء إن مسلحين فجروا سيارة مفخخة قرب حاجز تفتيش في منطقة باجور، ما أسفر عن مقتل 11 من عناصر الأمن وفتاة. وألحق الانفجار «دمارا شديدا» بمبان سكنية مجاورة و«أدى إلى استشهاد فتاة صغيرة بريئة» وإصابة سبعة أشخاص آخرين، وفق بيان الجيش. وندد البيان بـ«هجوم إرهابي جبان» وجه فيه أصابع الاتهام إلى «وكلاء الهند». وأوضح البيان أن قوات الأمن قتلت 12 مسلحا لدى مغادرتهم موقع الهجوم.

وقال مسؤول أمني لوكالة فرانس برس طالبا عدم نشر اسمه، إن السيارة المفخخة مساء الاثنين انفجرت في جدار مدرسة دينية. وفي هجوم آخر في بلدة بانو انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة في عربة قرب مركز شرطة ميريان، ما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة 17 آخرين، وفقا للمسؤول. وفي حادثة أخرى قُتل ثلاثة شرطيين وثلاثة مسلحين خلال عملية تفتيش في منطقة شانغلا. وقالت شرطة خيبر بختونخوا في بيان الاثنين إن المسلحين الذي قتلوا في الاشتباك كانوا متورطين في «هجمات استهدفت مواطنين صينيين».

فيتنام تؤكد حضور زعيمها تو لام الاجتماع الأول لـ«مجلس السلام»

هانوي - (أ ف ب): أكدت فيتنام أمس الثلاثاء أن الزعيم تو لام سيحضر هذا الأسبوع في الولايات المتحدة الاجتماع الافتتاحي لـ«مجلس السلام» الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ويتولى تو لام الأمانة العامة للحزب الشيوعي الحاكم، وهو المنصب الأعلى في السلطة في البلاد، يليه منصب الرئيس. وقالت وزارة الخارجية الفيتنامية في بيان أن تو لام، الذي أعيد اختياره في يناير الماضي رئيسا الحزب، سيكون في الولايات المتحدة من الأربعاء إلى الجمعة.

وكان مصدران مطلعان على الزيارة قد ذكرا لوكالة فرانس برس أن تو لام سيحضر الاجتماع الأول لمجلس السلام الخميس. وأطلق ترامب هذه الهيئة أول الأمر للإشراف على إعادة أعمار قطاع غزّة، لكن نطاق عملها توسّع نحو هدف يتمثل في حل النزاعات المسلحة حول العالم. ولم يوضح المصدر الفيتنامي ما إن كان تو لام سيلتقي ترامب. وتتفاوض فيتنام والولايات المتحدة حاليا على اتفاق تجاري بعد أن فرضت واشنطن العام الماضي رسوما جمركية بنسبة 20% على المنتجات الفيتنامية.